زيد قائم مثلا يدل على ثبوت القيام لزيد فهو اسم لما دلت زيد قائم وكذا قيامه
وانما يفهم تحقق معه مدلوله وانما يكون واقعا بعد تخلف عنه لجواز الرجوع عن دلا
لة (الالفاظ) على معانيها وضعية وليست لعلاقة عقلية فتقتضي استلزام التوليد
للمولد استلزاما عقليا يستحيل التخلف (الا ترى) المتزعم قوله ويمكن
أن يقال ان كان مجاز الخبر الخ اقول يقال العلم المتكلم فوريا بالجملة الخبرية على سبيل
من غير قصر الاسناد، وشعوره بها يتحقق صورة الحكم به ذهنه لان تصور الكلام يستد
عي تصور اجزائه اجمالا والعلم لا يتعلق بالجملة الخبرية كما مر سيشير اليه بقوله
وهذا ضروري في كل عاقل تصور للاخبار وعاصناعة الخ وهو انه مسبوق بالجزم
والازم انا بالحكم وكون الخبر عالما به سواء قال المفتاح وذكر ان معنى اللزوم ان خبر
انه كلما اجاد الحكم اجاد انه عالم به من غير عكس بالنظر بينهما انما هو بحسب استفا
دة المخاطب اياها وعلمه بها من الخبر نفسه لا باعتبار تحققها به انفسها ثم نقل
عن العلامة والمصنف انهما جعلا العابدة والازم علم المخاطب بالحكم وعلمه كون
المتكلم عالما به وعلى هذا معنى اللزوم كما مر وهو انه كلما تحقق العلم (الاول) الخبر نفسه
تحقق العلم الثاني منه كما مر (قوله المصنف بقوله اي يمتنع الى آخره ثم قال ها هنا ويمكن ان
يقال ان ازم عابدة الخبر صدور الخبر عالما به بالحكم فمفهوم جعل اللازم عبارة عن المعلوم واما ان
يجعل العابدة ايضا عبارة عن المعلوم (الخ) اعني الحكم ليتناسب ما يرجع حينئذ تفسيرها
واللزوم بما ذكره اولا وفرضها هنا فيقوله اولم يعلم انه لا لزوم بينهما بهذا المعنى
لانه اذا لم يعلم السامع من الخبر عالم بالحكم وقوعه منه الحكم لم يصدر عنه الحكم
اجاد الحكم اجاد انه عالم به فيتم به مقصود المصنف (اقول) لا نسلم ان يجعل ما عبارة عن العلم كما
يقتضيه سياق كلامه ويكون معنى اللزوم انه كلما تحقق علم المخاطب بالحكم من الخبر نفسه
تحقق كون الخبر عالما به من غير عكس بعينه لعدم التناسب بين العابدة والازم وكانه
اورد عبارة (الخ) مكان قوله الا ترى الوارد لما مر به من كونه منافيا لتفسير المصنف بينه اللازم وان
كان مرادا فانه يرد عليه العابدة قوله منا جاة ايضا لتفسير المفتاح لا كون العابدة دون اللازم
وغير

وفوائد لما تقرر ان للعابدة والازم تفاسير ثلاثة الاول تفسيرهما بالمعلومين
والثاني تفسيرهما بالعلمين والثالث تفسير العابدة بالعلم وتفسير اللازم بالمعلوم واما
عكس هذا فلا حاجة له اصلا لان تحقق الحكم به نفسه لا يستلزم الخبر بضلا عن ان يستلزم
علم المخاطب من الخبر نفسه كون المتكلم عالما والا ان تكلف به تصحيحا باعتبار اللزوم
بين العلم بالعابدة وتصورها لا لانه تعسف جدا قوله وليس المراد بالعلم ها هنا (الا)
عتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة معنى الحكم به ذهنه اقول اراد حصول صورته
مطلقا سواء كان معتقدا له جازما او غير جازم او لم يكن معتقدا له اصلا ليتناول جميع
ما ذكروا هو المتكلم وبه فلا يلزم حصول الحكم على هذا الوجه بل يقتصر عما يسمى به
علما وايضا ان المتكلم اجاده المخاطب فمعلوم ان العلم اريد به ها هنا ما الاعتقاد
المطابق تسمية على ما ستعيينه لغة واذا فعلنا اجاد المتكلم الحكم او استفاده المخا
طب اياها وعلمه بها من الخبر نفسه لا باعتبار تحققها به انفسها ثم نقل
عن العلامة والمصنف انهما جعلا العابدة والازم علم المخاطب بالحكم وعلمه كون
المتكلم عالما به وعلى هذا معنى اللزوم كما مر وهو انه كلما تحقق العلم (الاول) الخبر نفسه
تحقق العلم الثاني منه كما مر (قوله المصنف بقوله اي يمتنع الى آخره ثم قال ها هنا ويمكن ان
يقال ان ازم عابدة الخبر صدور الخبر عالما به بالحكم فمفهوم جعل اللازم عبارة عن المعلوم واما ان
يجعل العابدة ايضا عبارة عن المعلوم (الخ) اعني الحكم ليتناسب ما يرجع حينئذ تفسيرها
واللزوم بما ذكره اولا وفرضها هنا فيقوله اولم يعلم انه لا لزوم بينهما بهذا المعنى
لانه اذا لم يعلم السامع من الخبر عالم بالحكم وقوعه منه الحكم لم يصدر عنه الحكم
اجاد الحكم اجاد انه عالم به فيتم به مقصود المصنف (اقول) لا نسلم ان يجعل ما عبارة عن العلم كما
يقتضيه سياق كلامه ويكون معنى اللزوم انه كلما تحقق علم المخاطب بالحكم من الخبر نفسه
تحقق كون الخبر عالما به من غير عكس بعينه لعدم التناسب بين العابدة والازم وكانه
اورد عبارة (الخ) مكان قوله الا ترى الوارد لما مر به من كونه منافيا لتفسير المصنف بينه اللازم وان
كان مرادا فانه يرد عليه العابدة قوله منا جاة ايضا لتفسير المفتاح لا كون العابدة دون اللازم
وغير

Copyright © King Saud University